المدخل الى بنوك المعلومات القانونية

مقدمة

يمكن تعريف بنوك المعلومات بشكل عام بانها مجموعة من المعلومات التي يمكن تخزينها وادارتها واسترجاعها بواسطة نظام آلي.

مجموعة المعلومات تؤلف الـ**Corpus** الذي يعتبر المكون الاساسي لبنك المعلومات، فهو الوسيلة والغاية في الوقت عينه:

هو **الوسيلة** لانه يؤلف المعلومات التي تتم معالجتها وتوثيقها، وهو **الغاية** لان الهدف من انشاء بنوك المعلومات هو تسهيل الوصول الى المعلومة الملائمة، أي الجواب المناسب على السؤال الذي يطرحه من يستعمل بنك المعلومات.

فاذا تعلق الامر بمعلومات قانونية، نكون بطبيعة الحال في صدد الحديث عن بنك معلومات قانونية.

ولكن ماذا تعني عبارة معلومات قانونية؟ وما هي الاصول التي يتوجب مراعاتها لتخزين هذه المعلومات في ذاكرة الكمبيوتر، وكيف يتم ادارة واسترجاع هذه المعلومات؟

للاجابة على هذه الاسئلة، سنعمد الى تقسيم البحث الى فصلين:

الاول نتناول فيه المدلول الفني لعبارة "مجموعة من المعلومات"،

اما الثاني فموضوعه بيان كيفية استخدام التكنولوجيا في ادارة هذه المعلومات.

هذا مع الاشارة باننا سنختصر البحث بقدر الامكان لان هذه المحاضرات غير موجهة لطلاب يختصون في بنوك المعلومات، بل لطلاب اعطوا هذه المحاضرات خلال فترة زمنية لم تتجاوز الثماني ساعات.

الفصل الاول
المدلول الفني لعبارة "مجموعة من المعلومات"

نقصد بعبارة المعلومات القانونية مصادر القانون وهي، كما يعلم الحقوقيون، التشريع والاجتهاد والفقه ...

فالقانونيون يحتاجون دائما" في دراساتهم وابحاثهم الى الحصول على معلومات كافية ووافية عن موضوع البحث: ما هي القواعد القانونية التي ترعى المسألة المطروحة وكيف يتم تطبيق هذه القواعد من قبل المحاكم وكيف يفسرها الفقه.

وبنوك المعلومات يجب ان تؤلف الوسيلة الاكثر فاعلية لايصال هذه المعلومات بأسرع وبأفضل شكل ممكن. فليس الهدف اذا" هو ادخال المعلومات في ذاكرة الكمبيوتر لمجرد تخزينها دون دراسة مسبقة لجدوى هذا المشروع، بل يجب على صانعي بنوك المعلومات التوقف عند مسائل عديدة اهمها:

ـاية معلومات سيتم تخزينها وبالتالي تقديمها لمن يقوم **بالاسترجاع Interrogation**.

ـما هي الطريقة الفضلى لتخزين هذه المعلومات، فهل يتوجب ادخالها كما هي ام يجب ان تخضع للمعالجة، وفي حال الايجاب، ما هي افضل تقنية لمعالجة هذه المعلومات.

هذا فضلا" الى اسئلة اخرى حول تكلفة المشروع، ليس فقط من الناحية المادية بل ايضا" من الناحية البشرية والتقنية، بالاضافة الى جدوى المشروع وتحديد مواصفات المستفيدين المحتملين Utilisateurs Potentiels لهذا البنك.

وفي هذا الاطار سنتناول بالدراسة انواع بنوك المعلومات **(النبذة الاولى)** لننتقل بعدها الى استعراض تقنيات معالجة المعلومات القانونية **(النبذة الثانية)**.

النبذة الاولى:
انواع بنوك المعلومات

سبق ان ذكرنا ان عبارة معلومات قانونية بالمدلول المستعمل هنا تعني مصادر القانون. فبحسب استعمال هذه المصادر يمكن تصنيف بنوك المعلومات بالشكل الآتي:

➢ المقطع الاول: بنوك المعلومات العامة
Banques de données générales

في هذا النوع من بنوك المعلومات، يكون الـCorpus مؤلفا" من معلومات متنوعة سواء لجهة موضوعها ام لجهة مصدرها. فبنك المعلومات القانونية العام قد يحتوي على معلومات قانونية في العديد من فروع القانون مثل القانون المدني والقانون التجاري وقانو العمل وقانون العقوبات ... فضلا" عن كون هذه المعلومات قد يتم تجميعها من مصادر مختلفة كالتشريع والاجتهاد والفقه.

ومن الامثلة على هذا النوع من بنوك المعلومات نذكر بنك المعلومات الفرنسي الشهير Juris-data الذي يحتوي على ما يزيد عن خمسمئة الف مستند منها ما هو فقهي ومنها ما هو اجتهادي (محكمة التمييز، مجلس شورى الدولة، محاكم الاستئناف وغيرها ...).

➢ المقطع الثاني: بنوك المعلومات المتخصصة
Banques de données specialisées

وهي بنوك المعلومات التي قد تتناول مصدرا" من مصادر القانون مثل:

- **بنوك المعلومات التشريعية Banques de données législatives**: وهي لا تحتوي الا على نصوص قانونية وتوزع على اقراص مغناطيسية او بواسطة الانترنت. وهذا النوع من البنوك بات معروفا" وشائع الاستعمال لانه لا يتطلب الكثير من التوظيفات المالية والتقنية.

ولعل احد البنوك المشهورة في فرنسا ما وزعته دار النشر Dalloz على قرص مضغوط CD-ROM تحت عنوان Multicodes-Dalloz حيث ضم عدة عشرات من القوانين الفرنسية التي تخضع بصورة مستمرة للمراجعة والتيويم Mise à jour.

- **بنوك المعلومات الفقهية Banques de données doctrinales**: وهي تكاد تكون غير موجودة لندرتها نظرا" لما تتطلبه صناعة هذه البنوك من ادخال تلخيصات كتب ومقالات قد تعرض اصحاب البنك او القيمين عليه للمساءلة استنادا" الى قوانين حقوق الملكية الادبية والفنية.

والادب القانوني يقدم امثلة متعددة على ذلك لاسيما القضية الشهيرة المعروفة بعنوان Le Monde-Microfor التي كانت باعثا" على مراجعة مفهوم المقتطفات Courtes citations التي تحدثت عنها قوانين الملكية الادبية في فرنسا لاسيما قانون سنة 1957.

- **بنوك المعلومات الاجتهادية Banques de données jurisprudentielles**: وهي النموذج الاكثر شيوعا" لبنوك المعلومات لان الاجتهاد يؤلف المصدر الاكثر صعوبة في العثور عليه نظرا" للكم الهائل من الاحكام التي تصدرها المحاكم بالاضافة طبعا" الى مكانته المميزة في هرم تسلسل القواعد القانونية.

وهذا النوع من بنوك المعلومات، أي بنوك المعلومات الاجتهادية، قد يؤلف النموذج الافضل للدراسة والذي يمكن القياس عليه في ما خص باقي مصادر القانون لذلك ستكون معظم الامثلة التي سنعرضها مستقاة منه.

ومن اهم بنوك المعلومات الاجتهادية نذكر بنك المعلومات الفرنسي Juridoc الذي يحتوي على احكام محاكم استئناف Montpellier و Nîmes وكذلك ما اصدرته شركة Lamy على اقراص مضغوطة تحت عنوان Lexilaser-cassation و Lexilaser-conseil d'Etat الخ...

(**ملاحظة:** هناك العديد من الكتب التي تستعرض اهم بنوك المعلومات في العالم ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالدليل الذي اعدته Clotilde SCEMAMA وعنوانه Répertoire internationale des banques de données juridiques – Éd. F.LA. consultants – بالاضافة طبعا" الى شبكة الانترنت).

وبنوك المعلومات قد تتناول فرعا" من فروع القانون وتعرف في هذه الحال **باسم البنوك القطاعية Banques de donnée sectorielles** مثل بنك المعلومات في مجال القانون الاجتماعي الذي وزعته دار Lamy على اقراص مضغوطة باسم Lamy Social.

كما وانها قد تتناول موضوعا" محددا" Thème déterminé، فتعرف باسم **بنوك المعلومات الموضوعية Banques de données thématiques**. وهذه البنوك اكثر تخصصا" من سابقتها فالبنك الموضوعي قد يتناول الاوراق التجارية مثلا" بينما البنك القطاعي قد يتناول القانون التجاري بمجمله.

ومهما تعددت اشكال بنوك المعلومات يبقى القاسم المشترك كونها تطرح اشكاليات هامة تتعلق بمسألة معالجة المعلومات وبتقنيات هذه المعالجة التي لا تزال لغاية الآن مجهولة من الناحية العملية من معظم الباحثين العرب في هذا المجال علما" بان بعضهم يعرف الشق النظري منها دون التطبيق العملي. **فما هي هذه التقنيات؟**

النبذة الثانية:
تقنيات معالجة المعلومات القانونية

نود الاشارة في المستهل الى اننا سنتناول هذه التقنيات من زاوية الاجتهاد فقط دون باقي مصادر القانون لان الاشكالية الكبرى تكمن في معالجة الاجتهاد ولان هذا الاختيار فرضه ضيق الوقت ووجوب تبسيط العرض. ولكن ما سنعرضه في هذا المجال ينطبق ايضا" على مصدري التشريع والفقه.

مرت عملية معالجة المعلومات القانونية بشكل عام والاجتهاد بصورة خاصة في عدة مراحل او تقنيات هي الآتية:

➢المقطع الاول: تقنية النص الكامل
Le texte integral

وتقوم على تخزين القرار او الحكم القضائي كما هو دون أي تدخل في المحتوى، بحيث لا يخضع لاية معالجة.

هذه الطريقة تقدم فوائد منها ان المستند الذي تم ادخاله لم يخضع لاي تدخل لاحق قد يؤدي الى تغيير او تحوير في محتواه وتكفي الباحث عبء البحث عن النص الاصلي.

لكنها تؤلف مصدرا" لمشكلتين هما الصمت والضجيج

- **فالصمت Le silence** ينشأ عن عدم عثور الباحث على الجواب او المستند المطلوب علما" بان المستند المذكور موجود في الـCorpus ولكن الباحث قد استعمل تعابيرا" متعلقة بمفاهيم ضمنية لم يعبر عنها صراحة في نص المستند.

ومن الامثلة على ذلك ما يثيره نص المادة 122 موجبات وعقود التي تضمنت الآتي:

"كل عمل من احد الناس ينجم عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير يجبر فاعله اذا كان مميزا"، على التعويض.

وفاقد الاهلية مسؤول عن الاعمال غير المباحة التي يأتيها عن ادراك.

واذا صدرت الاضرار عن شخص غير مميز ولم يستطع المتضرر ان يحصل على التعويض ممن ينط به امر المحافظة على ذلك الشخص، فيحق للقاضي مع مراعاة حال الفريقين ان يحكم على الضرر بتعويض عادل".

ان النص المثبت اعلاه يتحدث عن المسؤولية الناجمة عن الفعل الشخصي أي المسؤولية التقصيرية. فلنفترض ان الباحث يقوم بالاسترجاع Recherche retrospective مستعملا" احدى هاتين العبارتين، فانه لن يجد الجواب في هذا النص لان العبارتين المذكورتين غائبتان عنه. وهذه مشكلة لان نص المادة /122/ موجبات وعقود يؤلف الجواب الحقيقي والامثل على السؤال المطروح.

ولتلافي هذه المشكلة لجأ بعض صانعي بنوك المعلومات الى اغناء النص الكامل بكلمات مفاتيح Mots Clès اضافية فظهرت طريقة النص الكامل المغنى Texte intégral enrichi التي من مشاكلها طول الوقت الذي تستغرقه قراءة المستند للتأكد مما اذا كان فعلا" يؤلف جوابا" مناسبا" على السؤال المطروح ام لا. هذه المشكلة قد تبدو بسيطة اذا ما تعلق الامر بمادة قانونية ولكن الوضع يختلف عندما نكون ازاء حكم قضائي مؤلف من عشرات الصفحات.

- **والضجيج Le bruit**: يكمن في ظهور عدة مستندات على الشاشة لا تجيب على السؤال المطروح لأن الباحث استعمل عبارة او اكثر موجودة في المستند وجودا" عرضيا" ولا علاقة لها بالموضوع الذي يتناوله هذا المستند.

وقد حاول البعض تلافي هذه المشكلة عن طريق المعالجة الآلية للنص التي تقوم على احصاء مدى توافر استعمال العبارات في النص، الا ان هذه التجارب باءت لحد الآن بالفشل لانه ثبت وجوب ان يخضع المستند للمعالجة وان تتم هذه المعالجة من قبل الانسان كونه قادرا" على استيعاب الموضوع وتحليله وهذا ما لا تستطيعه الآلة.

➢المقطع الثاني: تقنية الكلمات المفاتيح
L'indexation

تقوم هذه التقنية على التعبير عن الافكار الرئيسية التي يتناولها المستند بكلمات مفاتيح يتم من خلالها العثور على هذا المستند لدى البحث عنه.

وهذه الطريقة اثبتت فعاليتها في ما خص مهمة البحث la fonction de recherche ولكنها بقيت قاصرة عن التعبير عن محتوى المستند الاساسي بحيث بقي اللجوء الى قراءة هذا المستند ضروريا" لمعرفة ما اذا كان هو المطلوب او لا وبالتالي بقيت قائمة مشكلة قراءة العشرات من الصفحات للتأكد من مدى فائدة المستند الذي تم العثور عليه.

كما بقيت هذه الطريقة غير مجدية في توثيق الاجتهاد كونها لا تخضع لاية منهجية في عرض الافكار لان هذه الفوضى والعشوائية في توزيع المفاتيح تحول دون اتمام مهمة نقل محتوى المستند la fonction d'information دون قراءته.

➢المقطع الثالث: تقنية الخلاصة
L'abstract

تتفرع تقنية الخلاصة من تقنية المفاتيح ولكنها تتميز عنها بانها تعتمد منهجية محددة ودقيقة سواء في استخلاص الافكار ام في عرضها وهي، في الاحكام القضائية، تركز على العناصر الوقعية élement factuels بقدر تركيزها على العناصر القانونية élements juridiques.

فالخلاصة تقوم على معالجة المستند الاساسي لاختيار العناصر التي لها مغزى يتعلق بالموضوع مباشرة Les élements ayant une valeur informative وهي بذلك **تفترض توافر شرطين:**

التجانس L'homogenéité والمطابقة Conformité.

- **فالتجانس** يعني ان يقوم عدة معالجون بتحليل المستند الاساسي بنفس الطريقة. وقد يبدو هذا صعبا" للوهلة الاولى ولكن تحديد درجة التعمق في التحليل بالاضافة الى تملك تقنية الخلاصة يحلان هذه المشكلة.

ان تحديد درجة التحليل يرتبط بالغاية من بنك المعلومات، فكلما كان البنك متخصصا" وموجها" الى اختصاصيين وجب التعمق اكثر في التعليل لكي تكون المعلومات بالمستوى المطلوب.

- **والمطابقة** تعني ان يكون المستند المشتق Document derivé الناتج عن المعالجة والتحليل مرآة دقيقة للمستند الاساسي تعكس محتواه دون أي تشويه. فالمعالج لا يملك هنا اعطاء رأيه او التدخل في المستند الاساسي بل مجرد اعادة صياغة المعلومات بشكل يسهل معه توثيقها.

وصياغة الافكار تفترض الدقة La précision والاختصار La concision

- **فالدقة** تعني اختيار التعبير القانوني الدقيق وليس اللجوء الى التعابير العامة التي قد تخلق بعض الغموض. فالتعبير الدقيق يؤلف القاسم المشترك الصحيح للتعبير عن المفهوم القانوني بشكل موحد من قبل المعالجين.

- **والاختصار** يعني عدم اطالة الجمل واستعمال الاساليب المعقدة في التعبير، بل استعمال العبارات القصيرة دون ان يكون ذلك على حساب المعنى فالاختصار يجب ان يتلازم مع الوضوح.

وصياغة الخلاصة تفترض اولا" تحديد المشاكل القانونية المطروحة وكل مشكلة يمكن ان يعبر عنها بمقطع وكل مقطع يتألف من عدة جمل هي تعبير عن الافكار المطروحة. وترتيب الجمل في المقطع يجب ان يتم وفق نظام تدرج تنازلي ordre décroissant بحيث تبدأ بالتعابير القانونية العامة ليصار بعدها الى الانتقال الى الجمل المعبرة عن مفاهيم واقعية متخصصة.

والخلاصة تؤدي بامتياز مهمة البحث la fonction de recherche وتؤدي بشكل مقبول مهمة الاعلام عن محتوى المستند الاساسي la fonction d'information وغالبا" ما يرفق بها ملخص Resumé للمستند الذي تمت معالجته وذلك لمزيد من المعلومات.

نموذج عن خلاصة قرار عن محكمة التمييز الفرنسية

مسؤولية طبيب/ جرّاح/ تحديد سبب الضرر/ عمليات جراحية متعاقبة/ خطأ/ نسيان كمادة في جسم المريض/ عملية ثانية جرت بعد انقضاء 17 سنة على العملية الاولى/ اعراض وجود جسم غريب في جسم المريض بعد اجراء العملية الثانية/ حصول عملية ثالثة في نفس الموضع الذي جرت فيه العملية الثانية/ عدم وجود أي جسم غريب/ نسبة سبب الضرر الى العملية الثانية/ بحث كاف من قبل محكمة الاستئناف.

ان طريقة الخلاصة قد اعتمدت في اهم بنوك المعلومات الفرنسية مثل Juris -data و Juridoc وسواها.

ونشير هنا الى ان مراكز الابحاث في مجال بنوك المعلومات القانونية والمعلوماتية القانونية قد توصلت الى وضع نماذج من شبكات معالجة نموذجية structures d'analyse يمكن استخدامها في معالجة الاحكام بملء الفراغ بالعبارة المناسبة او باختيار عبارة من عدة عبارات مقترحة.

الفصل الثاني
استخدام التكنولوجيا في ادارة المعلومات

سنتناول في هذا الفصل طريقة ادارة المعلومات بواسطة الكمبيوتر وهي المرحلة اللاحقة لمعالجة المعلومات التي سبق الحديث عنها في الفصل الاول.

ونشير هنا الى ان المحور الاساسي لبنك المعلومات هي المعلومات نفسها، أي المعرفة القانونية وان دور المعلوماتية هو دور اداتي Rôle instrumental. فالمعلوماتية يجب ان تتكيف مع مقتضيات المعرفة القانونية وليس العكس لان القول بخلاف ذلك يؤدي الى نتائج خطيرة اقلها فشل المشروع او عدم تلبية لحاجات الحقوقيين مع ما يستتبع ذلك من خسارة في الوقت وفي توظيف الاموال.

لن نستعرض هنا الآلات والاجهزة التي يتوجب توافرها لانشاء بنوك المعلومات لان تحديد نوع وعدد وفعالية هذه الاجهزة يختلف من مشروع الى آخر.

يبقى ان نشير الى ان البحث في ادارة المعلومات بواسطة التكنولوجيا الحديثة يفترض تناول:

مسالة تخزين المعلومات **(النبذة الاولى)**

ومسألة تنظيم المعلومات في قواعد **(النبذة الثانية)**

ومسالة استرجاع هذه المعلومات **(النبذة الثالثة)**

النبذة الاولى
تخزين المعلومات

ان عملية تخزين المعلومات تتم في المرحلة اللاحقة لمعالجة هذه المعلومات وتحصل عادة بطريقة الطباعة بواسطة الاشخاص.

وترتبط هذه العملية بمسألة انتقاء المستندات التي سيتم ادخالها الى بنك المعلومات، لانه لا ضرورة لادخال جميع الاحكام الصادرة عن المحاكم نظرا" لان كثيرا" منها قد يتشابه فلا يعود هناك من مبرر لادخال الف حكم مثلا" في موضوع الشيك دون مؤونة.

اذا" لا بد من وجود معايير **لاستبعاد** بعض الاحكام ومعايير اخرى **للانتقاء**. فاذا ما تم ذلك، جرت معالجة الاحكام ثم تخزينها وقد يحصل ذلك بواسطة برامج مساعدة على المعالجة والتخزين.

➢ **المقطع الاول: الاستبعاد والانتقاء**

لعل اهم المعايير لاستبعاد وانتقاء الاحكام التي يمكن تخزينها هي تلك التي وضعها الباحثون في بنك المعلومات juris-data والتي يمكن عرضها كما يأتي:

1- معايير الاستبعاد: Critères d'elimination

وهي المعايير التي يتم في ضوئها استبعاد بعض الاحكام فلا يجري تخزينها في بنك المعلومات، ومنها:

- الحلول التقليدية المتكررة الا اذا تضمنت الاحكام دراسة قانونية مهمة وكانت الوقائع على جانب من الخصوصية.
- الحلول المتعلقة بعمليات حسابية بين المتنازعين كأن يكون موضوع الدعوى نزاعا" على مقدار دين ما.
- القرارات التمهيدية مثل قرارات تكليف الخبراء.
- القرارات التي فيها غياب ذكر الوقائع في الحكم او عند عرض هذه الوقائع بصورة موجزة جدا".
- القرارات غير المعللة او تلك التي لا تتضمن تعليلا" مهما".
- قرارات تدوين الرجوع عن الدعوى او تدوين المصالحات ...

2- معايير الاستبقاء Critères de conservation

وهي المعايير التي على اساسها يتم انتقاء الاحكام لادخالها الى بنك المعلومات، ومنها:

- القرارات التي تتضمن تطبيقا" لنص تشريعي جديد.
- القرارات المبدئية او تلك التي تؤلف تغيرا" في وجهة الاجتهاد.
- الاحكام التي تصدر عن محاكم الاساس وفيها مخالفة لاجتهاد محكمة التمييز لما قد تتضمنه هذه الاحكام من تعليل.
- القرارات التي تتناول مواضيع الساعة والتي قد تهم جميع الناس بعدما سمعوا عنها بواسطة وسائل الاعلام.
- القرارات التي تتضمن دراسات قانونية على جانب من الاهمية.
- القرارات المثيرة للدهشة.
- القرارات التي تتضمن معطيات رقمية مهمة مثل تلك التي تحدد قيمة التعويض عن الاضرار الجسدية وفقا" لمعايير معينة.

➢ المقطع الثاني: البرامج المساعدة على تخزين المعلومات

مع تطور المعلوماتية وتوافر امكانية ربط اجهزة الكمبيوتر الطرفية terminaux بالكمبيوتر المركزي ordinateur central اصبح بالامكان الاستعانة ببعض البرامج المساعدة على المعالجة وعلى التخزين في الوقت عينه.

ومن اهم هذه البرامج في فرنسا نذكر البرنامج SAAD (système d'aide à l'analyse documentaire) الذي تم تطويره في مؤسسة الدراسات والابحاث لمعالجة المعلومة القانونية IRETIJ في جامعة مونبلييه – فرنسا، والبرنامج SARA (système d'aide à la rédaction de l'abstract) الذي يعتمده مركز الدراسات لمعالجة المعلومة القانونية CETIJ في مونبلييه بالتعاون مع بنك المعلومات Juris-data.

وتعتمد هذه البرامج على تقنية حديثة منفتحة على غيرها من البرامج حيث يدخل المعالج اليها ثم يختار في قائمتها الرئيسية Menu principal الفرع القانوني ثم يهبط منها الى قائمة ثانوية فيها عرض للمواضيع المتصلة بالفرع الذي تم انتقاؤه ثم يهبط مجددا" الى التفاصيل المرتبطة بالمستند الذي يعالجه وهكذا الى ان يقترح عليه البرنامج شبكة معالجة نموذجية Structure d'analyse فيها عرض للعناوين الرئيسية التي يجب ان تتضمنها الخلاصة Abstract وفيها فراغات يجب ان يملأها بالمعطيات الواقعية المناسبة كما يمكنه في بعض الحالات ان يختار واحدة من عدة معطيات يقترحها عليه النظام.

وبعد حصول هذه العملية يمكن ارسال الخلاصة الناتجة الى الكمبيوتر المركزي باختيار "ارسال" (envoi) في قائمة البرنامج فتنتقل هذه المعلومات آليا" الى الـCorpus حيث يتم تخزينها.

النبذة الثانية
تنظيم المعلومات في قواعد

ان مسألة تنظيم المعلومات في قواعد تفترض ان يكون صانعو بنك المعلومات قد قرروا مسبقا" كيف سيتم تخزين المعلومات وفي أي شكل سيتم عرضها وكيف سيجري اسثمارها وادارتها.

فاذا تضمن بنك المعلومات عدة انواع من المعلومات، كأن يكون فيه التشريع والفقه والاجتهاد في الوقت نفسه،

في هذه الحالة يجب تخصيص قاعدة لكل نوع من هذه الانواع.

➢المقطع الاول: قاعدة المعلومات التشريعية

ويمكن عرضها وفقا" لمنهجية برامج ادارة قواعد المعلومات **SGBD** وفقا" للشكل التالي:

الخصائص					
الحقل	امكانية السؤال بواسطته	نوعه	طوله	ظهور على الشاشة	حضور الزامي في القاعدة
نوع النص	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
عنوانه	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
المفاتيح	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي

النص الكامل	جزئيا"	نص	متغير	نعم	الزامي
التعديلات	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري
الالغاء	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري
المرسوم التطبيقي	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري
التاريخ	نعم	تاريخ	تاريخ	نعم	الزامي
الرقم	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري
الناشر	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري

➢المقطع الثاني: قاعدة المعلومات الفقهية

يمكن عرضها وفقا" لمنهجية برامج ادارة قواعد المعلومات **SGBD** وفقا" للشكل التالي:

الخصائص					
الحقل	امكانية السؤال بواسطته	نوعه	طوله	ظهور على الشاشة	حضور الزامي في القاعدة
الموضوع	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
المؤلف	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
العنوان	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
النص القانوني	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري
المفاتيح	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
تلخيص او مقتطفات او فهرس	جزئيا"	نص	متغير	نعم	اختياري
تاريخ	نعم	تاريخ	تاريخ	نعم	اختياري
الناشر	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي

➢المقطع الثالث: قاعدة المعلومات الاجتهادية

الخصائص					
الحقل	امكانية السؤال بواسطته	نوعه	طوله	ظهور على الشاشة	حضور الزامي في القاعدة
المحكمة	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
تاريخ الحكم	نعم	تاريخ	تاريخ	نعم	الزامي
رقم الحكم	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
الفرقاء	كلا	نص	متغير	نعم	اختياري
الخلاصة	نعم	نص	متغير	نعم	الزامي
التلخيص	كلا	نص	متغير	نعم	اختياري
الناشر	نعم	نص	متغير	نعم	اختياري

ومن المعلوم ان برامج ادارة قواعد المعلومات اصبحت منتشرة اليوم بشكل واسع وهناك الكثير منها الذي يعمل في بيئة ويندوز Windows، فمن هذه البرامج نذكر:

d Base و Access و Edibase و File Maker و Fox Pro الخ ...

النبذة الثالثة

استرجاع المعلومات

ان الغاية من انشاء بنوك المعلومات هي تلبية حاجة الباحثين بالعثور على المعلومات المطلوبة بأفضل وبأسرع ما يمكن. لاجل ذلك لا بد ان تكون عمليات الاسترجاع مثمرة وفعالة، وذلك بان يوضع في تصرف من يقوم بالاسترجاع بعض الوسائل اللغوية المساعدة، بالاضافة الى اعتماد تقنيات استرجاع يمكن ان يتعلمها الباحث بسهولة.

➢المقطع الاول: الوسائل اللغوية المساعدة على الاسترجاع

سبق ان ذكرنا في سياق هذه المحاضرات ان الاتصال بين الباحثين والـCorpus أي المعلومات المخزنة، تتم بواسطة اللغة أي الكلمات. أي ان الباحث يتولى في الغالب صياغة السؤال المطروح وهذا ما يعبر عنه **بالاسترجاع المفتوح Interrogation ouverte**. في هذه الحالة يقوم النظام بالبحث عن المستندات التي توجد فيها العبارات المستعملة في السؤال.

وهناك انظمة تعتمد طريقة **الاسترجاع المقفلة Interrogation fermée** وذلك بان يقوم الباحث باختيار الموضوع من قائمة بالمواضيع يقترحها عليه النظام ولكن دون ان يتمكن هو من صياغة السؤال. هذه الطريقة تعتمد في الغالب في الانظمة الصغيرة ولا يمكن ان تلبي حاجة الباحث اذا ما كان حجم او كمية المعلومات المخزنة على جانب من الكثافة والتنوع.

وفي حالة الاسترجاع المفتوح، فان الباحث قد يستعمل تعابيرا" غير تلك التي استعملها الموثق وهذا الامر قد يؤدي الى **الصمت**، أي عدم العثور على الجواب رغم وجوده في البنك.

لاجل ذلك كان لا بد من الاهتمام بالناحية اللغوية بايجاد وسيلتين:

احداهما تهتم بالمعنى وهي المكنز thésaurus والاخرى تهتم بالمبنى وهي المسرد lexique.

1- المكنز:

هو وسيلة لغوية تهتم بالطابع الدلالي للتعابير المستعملة بالاسترجاع وذلك بربط التعابير ببعضها البعض اذا ما وجد مبرر لذلك.

فعندما يكون الاسترجاع باستعمال عبارة "عقد" ويكون التوثيق قد تم دون استعمال هذه العبارة بل باستعمال عبارة اخرى مثل "الغبن" او "عيوب الرضى"، فان موضوع المستند الموثق يرتبط بالعقد ولذلك كان لا بد من ايجاد رابطة، بشكل تلقائي، ما بين "العقد" و "عيوب الرضى" و "الغبن".

فالمكنز يسهل عمليات البحث والاسترجاع حتى لو لم يستعمل الباحث التعبير الموثق فيه المستند المطلوب. لاجل ذلك فهو يقوم بالربط بين المفاهيم وفق معايير الترادف والطباق والاحتواء او المحيط.

مثال على ذلك:

الترادف: خطوبة – وعد بالزواج
طباق: دائن – مدين
احتواء او محيط: عقد – بند تعاقدي – عيوب الرضى – غبن ...

2- المسرد

هو وسيلة لغوية تهتم بالناحية الشكلية والقواعدية للكلمات والتعابير المستعملة في الاسترجاع.

فعندما يكون الاسترجاع باستعمال شيء في حالة الجمع مثل "مسؤولون" او "مسؤولين" او "مسؤولات"، فهو يربط بين العبارة المستعملة وبين العبارة الموثقة عندما تكون هذه العبارة بصيغة المفرد مثلا" "مسؤول" او "مسؤولة" او المثنى "مسؤولان – مسؤولين – مسؤولتان – مسؤولتين" او المذكر او المؤنث.

مثال على ذلك:

تاجر – تاجرة
تاجران – تاجرين – تاجرتان – تاجرتين
تجار – تاجرات
تجارة – اتجار – متاجرة
تجارتان – تجارتين ...

ويكفي في هذه الحالة استعمال احدى العبارات المذكورة حتى يتم البحث عن كل العبارات المرتبطة بها في المستندات الموجودة في بنك المعلومات.

➢المقطع الثاني: تقنيات الاسترجاع

من الملاحظ ان معظم بنوك المعلومات، اذا لم نقل جميعها، تعتمد في عمليات الاسترجاع **المنطق البوليني** الذي يقوم على الرموز المنطقية التالية:

"مع" ، "أو" و "دون" (Et , Ou , et Sauf).

- رمز الـ "مع" :

يجمع بين تعبيرين او اكثر بحيث يجري البحث عن المستندات الموجودة في بنك المعلومات والتي تحتوي على التعابير المستعملة جميعها.

مثال على ذلك:

اذا تمت صياغة السؤال بالشكل التالي:

مسؤولية **مع** طبيب **مع** اهمال

فان الجواب سيكون عبارة عن وثائق موضوعها مسؤولية الطبيب المبنية على الاهمال.

بينما اذا استعملت في السؤال عبارة مسؤولية فقط، فاننا سنحصل على عدد اكبر من الاجوبة ولكن الكثير من هذه الاجوبة لن يكون موضوعه مسؤولية الطبيب المبنية على الاهمال.

لذلك اذا اردنا الحصول على اجوبة دقيقة ومحددة، لا بد من استعمال الرمز المنطقي "مع".

- **رمز الـ "أو":**

يفترض استعمال عدة تعابير يكفي وجود احداها في مستند في بنك المعلومات للحصول على هذه المستندات.

مثال على ذلك:

اذا تمت صياغة السؤال بالشكل التالي:

مسؤولية عن الفعل الشخصي **او** مسؤولية عن فعل الجوامد

فان الجواب سيكون عبارة عن مجموعة من الوثائق التي يكون موضوعها اما المسؤولية عن الفعل الشخصي واما المسؤولية عن فعل الجوامد واما الاثنان معا".

- **رمز الـ "دون":**

هو رمز استثنائي بحيث يمكن استعمال تعبير مع استثناء تعبير آخر. بحيث نستثني من الجواب حالة خاصة من السؤال المطروح.

مثال على ذلك:

اذا تمت صياغة السؤال بالشكل التالي:

مسؤولية الطبيب **دون** الجراح

فان الجواب سيكون جميع المستندات التي استعملت في توثيقها عبارة "مسؤولية الطبيب" وسيثتثنى من الجواب المستندات المستعملة فيها عبارة "جراح".

وللتعبير عن كيفية حصول الاسترجاع تقنيا"، فاننا نعرض الرسم البياني التالي:

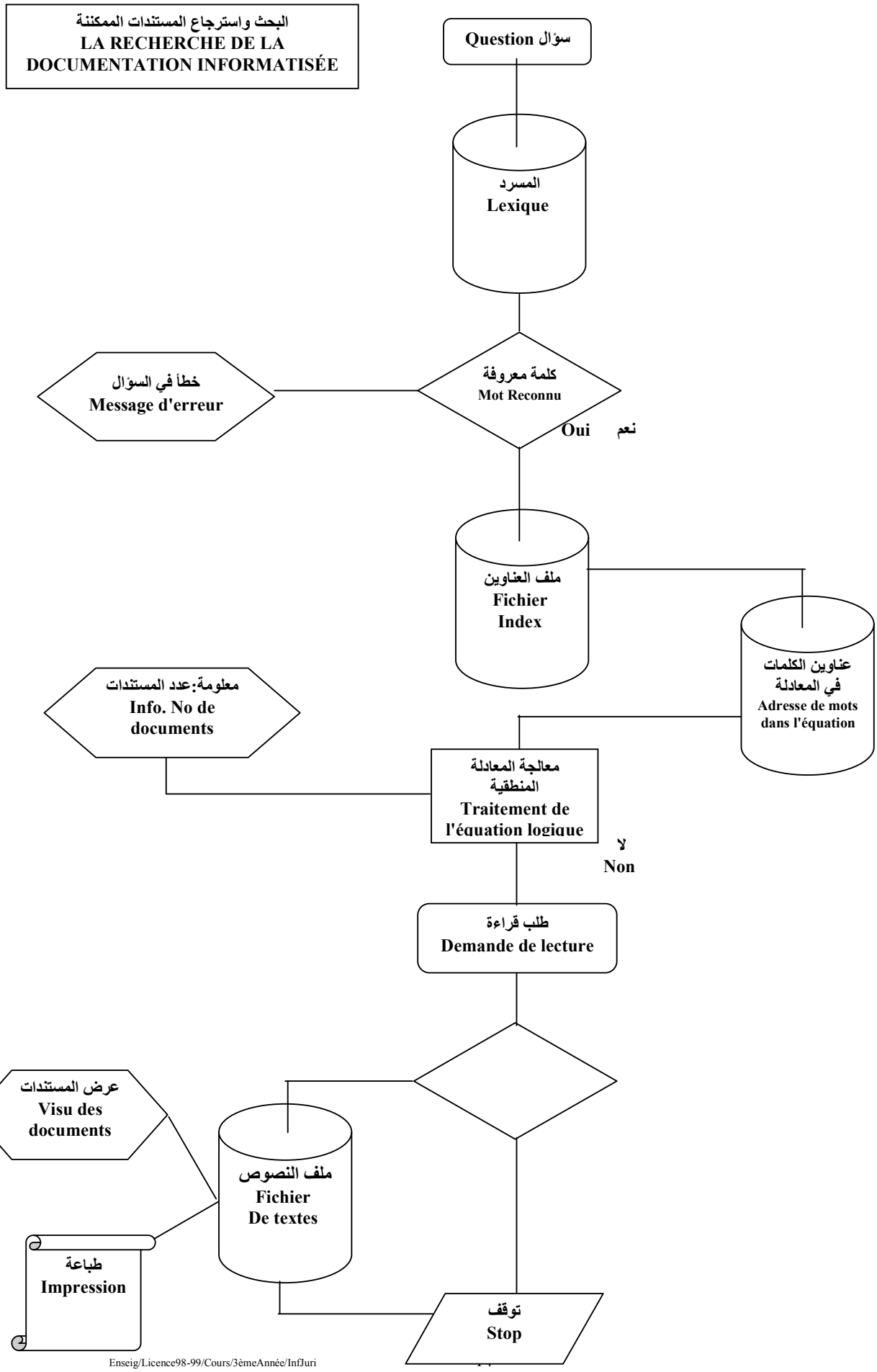
البحث واسترجاع المستندات الممكننة
LA RECHERCHE DE LA DOCUMENTATION INFORMATISÉE
سؤال Question
المسرد
Lexique
كلمة معروفة
Mot Reconnu
خطأ في السؤال
Message d'erreur
نعم Oui
ملف العناوين
Fichier Index
عناوين الكلمات في المعادلة
Adresse de mots dans l'équation
معلومة:عدد المستندات
Info. No de documents
معالجة المعادلة المنطقية
Traitement de l'équation logique
لا Non
طلب قراءة
Demande de lecture
عرض المستندات
Visu des documents
ملف النصوص
Fichier De textes
طباعة
Impression
توقف
Stop

ولا نغفل ان نشير هنا الى وجود تقنيات مساعدة او رديفة مثل تقنية البحث على مستوى الجذور Troncature حيث يمكن كتابة جذر الكلمة واستعمال رمز معين، حسب النظام المعتمد، للبحث عن الكلمات التي تبدأ بهذا الجذر وتنتهي بعدد معين او غير معين من الاحرف الاضافية.

كما وان الاسترجاع قد يحصل بواسطة شبكات الاتصال En ligne او بواسطة الاقراص المضغوطة CD-ROM او بالانتقال على عين المكان حيث يوجد مركز بنك المعلومات Interrogation sur place او بواسطة اشخاص آخرين او مؤسسات متخصصة في مسائل الاسترجاع.

خاتمة

في ختام هذه الندوات لا بد من التذكير بان بنك المعلومات القانونية اضحى اليوم ضرورة ملحة للقانونيين لما يقدمه من تسهيلات في الوصول الى المعلومات لاسيما مع هذا التضخم الهائل سواء في عدد القوانين - التي لا شك ان تطورها مهم للمجتمعات المدنية الحديثة – وفي الاحكام الصادرة عن المحاكم والتي لا يمكن الوصول اليها اذا ما بقيت نائمة بين الاوراق.

وبنك المعلومات هو في الاساس مجموعة من المعلومات يقتصر دور المعلوماتية على وضعها في خدمة الباحثين. هذه المعلومات يجب، قبل تخزينها، ان يتم انتقاؤها بشكل علمي سليم ويجب ان تتم معالجتها وفق منهجية واضحة ودقيقة والا فان النتيجة لن تكون ابدا" على مستوى الآمال او التوظيفات التي يتطلبها انشاء بنك المعلومات.

وقد حاولنا من خلال هذه الندوات عرض موضوع بنوك المعلومات القانونية بشكل مبسط وموجز، ولكن الموضوع يحتاج في الواقع الى مزيد من الدراسة والتعمق والى مواكبة التطور الحاصل على الصعيد العالمي في هذا المجال.